

| الجلسة والتاريخ | البند الفرعي | وثائق أخرى | المدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون | القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - المتنعون عن التصويت) |
|------------------------|---|--|---|--|
| ٦٢٧٢ | | رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ | | S/PRST/2010/3 |
| ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ | | موجهة من الأمين العام يبلغ فيها مجلس الأمن بإنشاء لجنة تحقيق للتحقيق في أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في غينيا (S/2009/556) | | |
| | | رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ | | |
| | | موجهة من الأمين العام يحيل بها تقرير لجنة التحقيق (S/2009/693) | | |
| ٦٣٥٨ | تقرير الأمين العام عن ١٣ تموز/يوليه | مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2010/324) | الممثل الخاص للأمين العام | الممثل الخاص للأمين العام |
| ٦٤٥٥ | تقرير الأمين العام عن ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ | مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2010/614) | الممثل الخاص للأمين العام | الممثل الخاص للأمين العام |
| ٦٥٧٧ | تقرير الأمين العام عن ٨ تموز/يوليه ٢٠١١ | مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2011/388) | الممثل الخاص للأمين العام | الممثل الخاص للأمين العام |

١٤ - الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

عرض عام

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، عقب طلب قدمه رئيس تشاد في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^(٢٣٤). وبالإضافة إلى ذلك، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بشأن مختلف مراحل الخفض التدريجي للبعثة والخيارات المتعلقة بالتصدي للتحديات الناجمة عن انسحابها.

في الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ١٠ جلسات، بما في ذلك ثلاث جلسات مغلقة مع البلدان المساهمة بقوات^(٢٣٣)، واتخذ ثلاثة قرارات واعتمد بياناً رئاسياً واحداً فيما يتعلق بالحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية. وركز المجلس على انسحاب

(٢٣٣) انظر S/PV.6282 و S/PV.6307 و S/PV.6443.

(٢٣٤) S/2010/115.

وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، اتخذ المجلس القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠) الذي قرر به، في جملة أمور، أن يمدد ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وتخفيض قوام العنصر العسكري التابع لها إلى ٢٢٠٠ من الأفراد العسكريين (١٩٠٠ في تشاد و ٣٠٠ في جمهورية أفريقيا الوسطى). وأحاط المجلس علما بالتزام حكومة تشاد بتحمل المسؤولية الكاملة عن أمن وحماية السكان المدنيين في شرق تشاد، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا والعائدون والمجتمعات المحلية المضيفة. وطلب المجلس إنشاء فريق عامل رفيع المستوى مشترك بين حكومة تشاد والأمم المتحدة لإجراء تقييم شهري للحالة على أرض الواقع فيما يتعلق بحماية المدنيين. وقرر أن البعثة ستقوم بجملة أمور منها اختيار عناصر المفزة الأمنية المتكاملة التشادية وتوجيههم ومراقبتهم وتدريبهم وإسداء المشورة إليهم وتيسير تقديم الدعم لهم.

وعقب اعتماد القرار، ذكر ممثل النمسا أن بلده قد صوت تأييدا للقرار رغم أنه كان يفضل اتباع نهج ذي طابع تدريجي أكبر لخفض حجم البعثة، واستمرار ولاية البعثة لحماية المدنيين. وأعرب عن ثقته في أن حكومة تشاد ستبذل قصارى جهدها للوفاء بمسؤولياتها واستخدام كل القدرات المتاحة لحماية السكان في شرق تشاد^(٢٣٩).

١٠ آب/أغسطس إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠: الإحاطات الإعلامية التي قدمها الممثل

الخاص للأمين العام بشأن خفض التدرجي للبعثة

في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها الممثل الخاص، الذي عرض تقرير الأمين العام^(٢٤٠)، الذي تضمن تقييما للحالة الأمنية

ومدد المجلس ثلاث مرات ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من أجل تيسير الانسحاب السلس للبعثة^(٢٣٥). وأنهت البعثة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

١٢ آذار/مارس إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠: تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٠، قرر المجلس بالقرار ١٩١٣ (٢٠١٠)، بعد أن وضع في اعتباره الرسالة المؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠١٠ الموجهة من ممثل تشاد لدى الأمم المتحدة^(٢٣٦) والرسالة المؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠١٠ الموجهة من الأمين العام^(٢٣٧) التي تشير إلى أن المناقشات المتعلقة بمستقبل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ما زالت جارية، تمديد ولاية البعثة حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ على النحو المبين في القرار ١٨٦١ (٢٠٠٩).

وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠، اتخذ المجلس القرار ١٩٢٢ (٢٠١٠)، الذي قام به، بعد أن سلّم بضرورة دراسة التوصيات المتعلقة بتنقيح ولاية البعثة والواردة في تقرير الأمين العام^(٢٣٨)، بتمديد ولاية البعثة حتى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠.

(٢٣٥) القرارات ١٩١٣ (٢٠١٠)؛ و ١٩٢٢ (٢٠١٠)؛ و ١٩٢٣ (٢٠١٠). وللإطلاع على معلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، "عمليات حفظ السلام".

(٢٣٦) S/2010/115.

(٢٣٧) S/2010/129.

(٢٣٨) S/2010/217.

(٢٣٩) S/PV.6321، الصفحتان ٢ و ٣.

(٢٤٠) S/2010/409.

أجل تفعيل الاتفاقات المتعلقة بالدوريات المشتركة عبر الحدود وتنويع زيادات عدد قواتها المسلحة في الشمال الشرقي^(٢٤٢). وأكد ممثل تشاد من جديد التزام حكومة بلده بحماية المدنيين، وبخاصة اللاجئين والمشردون داخليا، إلى حين عودتهم الطوعية إلى أماكنهم الأصلية. وسيقتضي ذلك إشراك المفوضة الأمنية المتكاملة، التي سيتعين المحافظة عليها وتعزيزها فيما يخص إمدادها بالأفراد والموارد، وتقديم الدعم لقوات الدفاع والأمن التشادية. وفيما يتعلق بضمان الأمن في الجزء الشرقي من تشاد، أعرب عن أمله في أن يواصل المجتمع الدولي بذل جهوده للتخفيف من العبء الذي يثقل كاهل بلده^(٢٤٣).

وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها الممثل الخاص، الذي عرض تقرير الأمين العام^(٢٤٤). وأبلغ الأعضاء بأن الحالة الأمنية في شرق تشاد ظلت هادئة، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى وجود القوة المشتركة بين تشاد والسودان لرصد الحدود، التي سيصل قوامها إلى ٤٠٠٠ فرد في وقت قريب. بيد أن الحالة الإنسانية في تشاد ظلت تشكل مصدرا للقلق. وفيما يتعلق بشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، ذكر أن الحالة الأمنية هناك ظلت مضطربة. ونظرا للانسحاب الوشيك للبعثة، فإن الهجمات المزعومة التي تشنها عناصر مرتبطة بجيش الرب للمقاومة مثيرة للقلق^(٢٤٥). وذكر ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى أن قوات الدفاع والأمن ببلده ستضمن في نهاية ولاية البعثة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ انتقال

(٢٤٢) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

(٢٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٢٤٤) S/2010/529.

(٢٤٥) S/PV.6406، الصفحات ٢-٤.

والإنسانية في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن التقدم المحرز نحو تنفيذ ولاية البعثة. وقال الممثل الخاص إن حكومة تشاد قد تولت اعتبارا من ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠ المسؤولية الكاملة عن أمن وحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني في شرق تشاد على الرغم من تعقيدات الحالة والقيود اللوجستية وغيرها من القيود. وفي ضوء الانسحاب الوشيك للبعثة، أنشأت حكومة تشاد والأمم المتحدة فريقا عاملا فنيا مشتركا ما برح يعمل منذ حزيران/يونيه ٢٠١٠ من أجل وضع خطة لاستمرار المفوضة الأمنية المتكاملة. وانتقل إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، فقال إن عدم إحراز تقدم في مجال مكافحة التهديدات الأمنية في الشمال الشرقي يعود بشكل رئيسي إلى الوجود الضعيف للقوات المسلحة للبلد وافتقارها إلى الوسائل اللوجستية وغيرها من الوسائل. ولمعالجة تلك الحالة، أشار إلى مقترحي الأمين العام، اللذين ينصان على نشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في المنطقة الشمالية الشرقية من البلد، أو تعزيز القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وإتمام ذلك بنشر قوات دوريات الحدود المشتركة بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وحكومتَي تشاد والسودان^(٢٤٦). وقال ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إن ثمة حاجة، بالتزامن مع انتهاء ولاية البعثة، إلى حماية مستقبل المنطقة الشمالية الشرقية من البلد التي لا تزال مضطربة، والتي قد تسقط القهقري في العنف بسبب كثرة العوامل المزعجة للاستقرار، مثل انعدام الأمن في المناطق الحدودية، واللصوصية، وجيوب التمرد، والتراع فيما بين الأعراق، والوجود المحدود لقوات الدفاع والأمن وغير ذلك من التحديات المستجدة. وقال إن حكومة بلده تعمل من

(٢٤٦) S/PV.6371، الصفحات ٢-٥.

حكومة تشاد وفريق الأمم المتحدة القطري، إيدانا بانتهاء أنشطة البعثة. وعلاوة على ذلك، وعملا بالقرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)، سيكون جميع الأفراد النظاميين في البعثة قد غادروا تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وأخيرا، أشار إلى أن النتائج الرئيسية لدراسة أحرقت لاستخلاص الدروس بتكليف من البعثة شملت ضرورة كفالة واستدامة موافقة الدولتين المضيفتين وإنشاء كيان أممي بملكية وطنية ودعم دولي لحماية المدنيين^(٢٤٩). وكرر ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى النداء الذي وجهه إلى المجتمع الدولي لدعم القوات المسلحة الوطنية بحيث يمكنها إنجاز مهمتها^(٢٥٠). وشدد ممثل تشاد على أن عدم تجديد ولاية البعثة له ما يبرره تماما، ورحب بالتنفيذ الناجح للاتفاق بين تشاد والأمم المتحدة بشأن خفض قوام البعثة من شرق تشاد ونقل المسؤوليات إلى الحكومة التشادية^(٢٥١).

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠: إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

أشاد المجلس، ببيان رئاسي مؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، في سياق انتهاء مدة ولاية البعثة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بمساهمة البعثة في ما وفرته من أمن للاجئين والمشردين داخليا والعاملين في المجال الإنساني في شرق تشاد، وبجهودها من أجل تعزيز قدرة المفزة الأمنية المتكاملة. وأهاب المجلس بالدول الأعضاء أن تضمن توفير أموال المنح اللازمة لسد متطلبات الميزانية المتعلقة بالمفزة الأمنية المتكاملة، وحث حكومة تشاد على تولى مسؤوليتها الكاملة عن كفالة استمرار المفزة في أقرب

المسؤولية إليها من القوات الدولية لمنع حدوث فراغ أممي في شمال شرق البلد. لكنه قال إن القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى تفتقر إلى المواد والمعدات اللازمة لإكمال مهمتها في كفالة الأمن في المنطقة، وطلب دعم المجتمع الدولي من أجل تعزيز القدرات التشغيلية للقوات المسلحة لبلده. وفي الختام، أشار إلى أن انسحاب البعثة يوفر فرصة لإصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى^(٢٤٦). وأعلن ممثل تشاد أن حكومة بلده قدمت مؤجرا إلى المجلس، عملا بالفقرة ٥ من القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)، خططها لإضفاء طابع الديمومة على المفزة الأمنية المتكاملة، التي سيكفل تنفيذها استمرار الأمن في مخيمات اللاجئين وأماكن وجود الأشخاص المشردين داخليا والمناطق المحيطة بها، فضلا عن توفير الحراسة الأمنية^(٢٤٧).

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها الممثل الخاص، الذي عرض التقرير النهائي للأمين العام عن البعثة^(٢٤٨). وأفاد بأن جميع مسؤوليات البعثة المتعلقة بالإدارة وتصريف الأعمال والمهام التنفيذية نُقلت إلى المفزة الأمنية المتكاملة، تحت إشراف شرطة الأمم المتحدة. وقال إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيقدمان المساعدة إلى حكومة تشاد للحفاظ على المفزة الأمنية المتكاملة من خلال إنشاء صندوق مشترك يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقديم مساعدة تنفيذية من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأضاف أن البرامج المدنية التابعة للبعثة ستسلم رسميا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر إلى

(٢٤٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٢٤٧) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٢٤٨) S/2010/611.

(٢٤٩) S/PV.6449، الصفحتان ٢ و ٣.

(٢٥٠) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٢٥١) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١: تقرير عن مرحلة ما بعد انتهاء مهام بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

عملا بالبيان الرئاسي المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الذي دعا فيه المجلس الأمين العام إلى تقديم تقرير عن التقدم المحرز في شرق تشاد بشأن حماية المدنيين، أصدر الأمين العام تقريره عن حماية المدنيين في تشاد في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١^(٢٥٣). وقد نوقش التقرير في مشاورات غير رسمية في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١.

(٢٥٣) S/2011/278

وقت ممكن. وطلب إلى الأمين العام أن يقدم قبل نهاية مرحلة تصفية البعثة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ تقريراً عن التقدم المحرز في شرق تشاد بشأن حماية المدنيين، وشجع على المزيد من التعاون بين حكومات جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان من أجل تأمين الحدود المشتركة فيما بينها^(٢٥٢).

(٢٥٢) S/PRST/2012/29

الجلسات: الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

| الجلسة والتاريخ | البند الفرعي | وثائق أخرى | الدعوات عملاً بالمادة ٣٧ وغيرها | الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ | القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت) |
|------------------------------|--------------|------------|--|------------------------------|---|
| ٦٢٨٣ ١٢ آذار/مارس ٢٠١٠ | | | مشروع قرار مقدم من البرازيل وغابون وفرنسا ولبنان والمكسيك والمملكة المتحدة والنمسا ونيجيريا والولايات المتحدة واليابان (S/2010/130) | جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد | القرار ١٩١٣ (٢٠١٠) ٠-٠-١٥ |
| | | | رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة من ممثل تشاد بشأن تمديد فني لولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2010/115) | | |
| | | | رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لمدة شهرين لأسباب فنية (S/2010/129) | | |

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

| الجلسة والتاريخ | البند الفرعي | وثائق أخرى | الدعوات عملاً بالمادة ٣٧ وغيرها | الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ والمتكلمون | القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت) |
|---------------------------------------|---|---|--|-------------------------------------|---|
| ٦٣١٢ ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠ | تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2010/217) | مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2010/237) | جمهورية أفريقيا الوسطى | | القرار ١٩٢٢ (٢٠١٠) ٠-٠-١٥ |
| ٦٣٢١ ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠ | تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2010/217) | مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2010/251) | تشاد | النمسا | القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠) ٠-٠-١٥ |
| ٦٣٧١ ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٠ | تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2010/409) | | جمهورية أفريقيا الوسطى (وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والفرانكوفونية)، البعثة تشاد | الممثل الخاص لجميع المدعوين | |
| ٦٤٠٦ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ | تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2010/529) | رسالة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة من ممثل تشاد يجيل بها خطة من أجل استمرار المفزة الأمنية المتكاملة (S/2010/470) | جمهورية أفريقيا الوسطى (وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والفرانكوفونية)، تشاد | الممثل الخاص لجميع المدعوين | |
| | | رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة من ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى يجيل بها بياناً باحتياجات القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى (S/2010/530) | | | |
| | | رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة من ممثل تشاد يجيل بها خطة مستكملة لكفالة استمرار المفزة الأمنية المتكاملة (S/2010/536) | | | |

| الجلسة والتاريخ | البند الفرعي | وثائق أخرى | الدعوات عملاً بالمادة ٣٧ وغيرها | الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها | القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت) |
|--|--|------------|--|---------------------------------------|---|
| ٦٤٤٩ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ | تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2010/611) | | جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد للاأمين العام | الممثل الخاص جميع المدعوين | |
| ٦٤٦٠ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ | تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2010/611) | | جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد | | S/PRST/2010/29 |

١٥ - السلام والأمن في أفريقيا

١٩ أيار/مايو ٢٠١٠ إلى ٥ كانون الأول/

عرض عام

ديسمبر ٢٠١١: جيوتي والقرن الأفريقي

في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها رئيس جيوتي بشأن عدة مسائل تتصل بالقرن الأفريقي، بما في ذلك النزاع على الحدود بين جيوتي وإريتريا. وحذر رئيس جيوتي من أن تصاعد التوترات والنزاعات وانهايار القانون والنظام على نطاق واسع جدا في القرن الأفريقي يمكن أن يكونا مجرد تمهيد لحالة أسوأ بكثير في المنطقة^(٢٥٥). وأشاد أعضاء المجلس بجهود جيوتي الرامية إلى استعادة السلام وجهودها المبذولة لمكافحة القرصنة في الصومال وتنفيذها قرارات مجلس الأمن، وحث إريتريا على الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) فيما يتعلق بالنزاع على الحدود مع جيوتي. وأكد العديد من المتكلمين على أهمية الحوار، غير أنهم حذروا من أن أي شخص أو كيان يحاول تقويض عملية السلام وتعطيل الإمدادات

(٢٥٥) S/PV.6316، الصفحات ٢-٧.

خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، عقد مجلس الأمن سبع جلسات بشأن السلام والأمن في أفريقيا، واتخذ قراراتين واعتمد بياناً رئاسياً واحداً. وشملت المسائل التي نوقشت خلال الفترة قيد الاستعراض جيوتي والقرن الأفريقي، بما في ذلك إريتريا؛ وعمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والشراكات الاستراتيجية مع الأمم المتحدة؛ والقرصنة في خليج غينيا؛ وليبيا^(٢٥٤).

(٢٥٤) في شباط/فبراير ٢٠١١، نظر المجلس في المسائل المتصلة بالجمهورية العربية الليبية في جلساته ٦٤٨٦ و ٦٤٩٠ و ٦٤٩١، المعقودة في إطار البند المعنون "إحلال السلام والأمن في أفريقيا". وعملاً بمذكرة من رئيس مجلس الأمن مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠١١ (S/2011/141)، أدمجت منذ ذلك التاريخ في بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في ليبيا" المسائل التي نظر فيها المجلس سابقاً فيما يتعلق بالجمهورية العربية الليبية. وللحصول على معلومات عن الجلسات المعقودة في إطار البند المعنون "إحلال السلام والأمن في أفريقيا"، انظر الجزء الأول، القسم ١٦.